برنامج الأغذية العالمي | Programme Alimentaire Mondial | World Food Programme | Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ١٧ - ٢٠٠٠/٥/١٩

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند ٤ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2000/4/2
20 April 2000
ORIGINAL: ENGLISH

مخططات الاستراتيجية القطرية - غواتيمالا

الموجز

هذا هو الجيل الثاني من مخطط الاستراتيجية القطرية الذي يعقب المخطط السابق (الوثيقة WFP/EB.2R/97/3/Add.3) للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢. وهو مرفوع إلى **المجلس التنفيذي** مع تقييم **البرنامج** القطري لغواتيمالا (١٩٩٨-٢٠٠٢) الذي أجري في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩. وحيث أن إطار **الأمم المتحدة** للمساعدة الإنمائية سيبدأ في ٢٠٠١، فسوف تختصر دورة البرنامج القطري الحالي **لبرنامج الأغذية العالمي** لتتفق مع فترة إطار **الأمم المتحدة**. وسوف يركز مخطط الاستراتيجية القطرية (٢٠٠١-٢٠٠٤) الآن على تحسين الأداء بناء على التوصيات الواردة في تقرير التقييم، أي تحسين التركيز على التمايز بين الجنسين، وتحديد المستفيدين، والرصد والتقييم، وتعزيز الشراكات. وطبقا لقرار **المجلس التنفيذي** رقم ١٩٩٩/م ت-س/٢، فإن هذا المخطط القطري سوف يركز أنشطته الإنمائية على الأهداف أرقام ١ و٣ و٤، وهي: تمكين الأطفال الصغار والأمهات الحوامل والمرضعات من الحصول على احتياجاتهم التغذوية الخاصة وتلك المرتبطة بصحتهم، وتمكين الأسر الفقيرة من الحصول على أصول والمحافظة عليها، وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية في المناطق المعرضة للأزمات المتكررة من هذا النوع.

وبعد توقيع اتفاقية السلام في أواخر عام ١٩٩٦، مازالت غواتيمالا تواجه تحديات تنموية كبيرة. فهي تصنف ضمن بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وكان الرقم الدليلي الإجمالي للأمن الغذائي الأسري طبقا ل**منظمة الأغذية والزراعة** في المدة ١٩٩٣-١٩٩٥ هو ٧٠,٩. وتشير التقديرات إلى أن الإنتاج المحلي من الذرة والأرز والفاصوليا - وهي الأغذية الأساسية - يغطي ٦٠ في المائة فقط من الطلب القومي. كما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي قدر في عام ١٩٩٨ بنحو ١ ٦٤٠ دولارا، موزع بصورة غير متكافئة على الإطلاق، حيث يتركز الفقر المدقع في مناطق المرتفعات التي يقطنها السكان الأصليون أساسا. ويبلغ معدل الوفيات بين الأطفال دون الخامسة ٧٩ حالة بين كل ألف من المواليد الأحياء. كما أن مؤشر التنمية البشرية الذي وضعه **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** لغواتيمالا، هو ٠,٦١٧ مما يضعها في المرتبة رقم ١١٧ من بين ١٧٤ بلدا. ومتوسط الأجر اليومي في الريف، وهو ١٩,٦٥ كويتزال (٢,٥٤ دولار)، لا يغطي سوى نصف تكاليف تشكيلة الأغذية الأساسية التي تحتاجها أسرة من خمسة أفراد، وهي التشكيلة التي قدر المعهد الوطني للإحصاء ثمنها بنحو ٣٨,٥٠ كويتزال (٤,٩٦ دولار) في ١٩٩٨. كما تشير تقديرات المعهد الوطني للإحصاء إلى أنه من بين مجموع السكان البالغ ١١,٢ مليون نسمة، يعيش ٦٥ في المائة منهم في ظل الفقر في المناطق الريفية، ومن بين فقراء الريف هؤلاء، ٧٥ في المائة يعيشون في ظل الفقر المدقع. ويرتبط الفقر الريفي بنسبة كبيرة من السكان (السكان الأصليون أساسا) الذين يعيشون في هذه المناطق، كما يرتبط بالتفاوت الشديد في توزيع الأراضي.

وقد ازداد الفقر وانعدام الأمن الغذائي سوءا في غواتيمالا نتيجة الكوارث الطبيعية المدمرة. ففي الأسبوع الأول من شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٨، أصيبت غواتيمالا بأضرار شديدة بفعل الإعصار ميتش، الذي سبب، مع العواصف الاستوائية التي سببتها ظاهرة النينيو، أضرارا خطيرة للبنية الأساسية الاجتماعية والإنتاجية في ٢٥ بلدية و١٤ مقاطعة في غواتيمالا، حتى أن هذه الأضرار قدرت بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار. ومازالت غواتيمالا تعاني معاناة شديدة من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يتضح من المؤشرات الهزيلة للتغذية والصحة فيها، فهناك ٤٢ في المائة من الأطفال دون الثالثة يعانون من سوء التغذية المزمن. كما أن حصة الفرد من الطاقة في عام ١٩٩٦ لن تتعدى ١٩١ ٢ سعرا حراريا، مقابل السعرات الموصى بها وهي ٢ ٢٥٤.

وسوف تتجه أنشطة **البرنامج** في المستقبل نحو المجموعات التالية: (أ) المزارعون الهامشيون والمعدمون والقائمون بالزراعة المعيشية؛ (ب) النساء والأطفال الضعفاء والذين يعانون من سوء التغذية؛ (ج) الأرامل وربات الأسر؛ (د) الأسر التي تضررت من القتال والتي تعاني من انعدام الأمن الغذائي بشكل خطير؛ (هـ) السكان المتضررون من الكوارث الطبيعية.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

مدير إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (OLC): Mr Francisco Roque Castro رقم الهاتف: 00505-2663937

كبير مكتب الاتصال (OLC): Ms R. I. Antolin رقم الهاتف: 066513-2207

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

انعدام الأمن الغذائي على المستوى القطري

١- تصنف غواتيمالا كإحدى بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وقد تدهورت حالة الأمن الغذائي في السنوات الأخيرة، مع تناقص الأطعمة المتاحة على المستوى القطري. وكانت الزيادة في الإنتاج المحلي من الأغذية تحدث بمعدلات أبطأ دائما من معدلات زيادة السكان. فتقديرات **البنك الدولي** تشير إلى أن الإنتاج المحلي زاد بمعدل ١٧ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧، بينما زاد السكان بمعدل ٢٠ في المائة خلال نفس الفترة. وكان مؤشر **منظمة الأغذية والزراعة** للأمن الغذائي للأسرة في الفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٥ هو ٧٠,٩. وتشير توقعات وزارة الزراعة بشأن توافر الحبوب الأساسية إلى عجز مقداره ٠٧٢ ١٨٦ طناً متريا في الذرة، و٩٦٩ ١٣ طناً متريا في الفاصوليا لموسم ١٩٩٩/٢٠٠٠. وتنعكس هذه الأرقام على مستوى الأسرة، حيث تشير التقديرات إلى أن الأسرة (خمسة أفراد في المتوسط) تحتاج إلى ١,٥طن متري من الأغذية سنويا، بينما لن ينتج الهكتار أكثر من ١,٠٤ طن متري في السنة (متوسط الحيازة يقل كثيرا عن الهكتار الواحد)[١]. وتشير التقديرات إلى أن الإنتاج المحلي من الأغذية الأساسية الثلاثة – وهي الذرة والأرز والفاصوليا – لن يغطي سوى ٦٠ في المائة تقريبا من الطلب.

٢- والأوضاع التغذوية والصحية السيئة للسكان، والتي ترجع أساسا إلى عدم كفاية الأطعمة وانخفاض محتواها التغذوي، تعكس أيضا انعدام الأمن الغذائي. فقد كانت الحصة اليومية من الطاقة في عام ١٩٩٦ هي ١٩١ ٢ سعرا حراريا للفرد، مقابل السعرات الموصى بها وهي ٢٥٤ ٢ سعرا حراريا. وهذا المؤشر منخفض للغاية إذا قورن ببلدان التنمية البشرية المتوسطة (٦٩٥ ٢ سعرا حراريا) وأكثر قربا من بلدان التنمية البشرية المنخفضة (١٥٤ ٢ سعرا حراريا)[٢] والحصة المنخفضة من السعرات الحرارية ترتبط إلى حد كبير بانخفاض الدخل. فالحد الأدنى للدخل اليومي اللازم لتمكين أسرة من خمسة أفراد من الحصول على تشكيلة الأغذية الأساسية هو ٣٨,٥٠ كويتزال، بينما الحد الأدنى للأجر اليومي في المناطق الريفية لا يتعدى ١٩,٦٥ كويتزال[٣]. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المهم ملاحظة أن الأسر الريفية تخصص جزءا من ميزانيتها للاستهلاك أكثر مما تخصصه الأسر الحضرية. وهو ما يجعل الأمن الغذائي على المستوى الريفي أكثر اعتمادا على التغيرات التي تحدث في الدخل.

٣- ويقدر المعهد الوطني للإحصاء أن وفيات المواليد تصل إلى ٥٧ بين كل ألف من المواليد الأحياء وبين الأطفال دون سن الخامسة إلى ٧٩ بين كل ألف من المواليد الأحياء. ويعتبر سوء التغذية هو السبب الثالث في هذه الوفيات. فعلى المستوى القطري، تصل نسبة سوء التغذية العام بين الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٥,٦ في المائة. ومع ذلك، فإن هناك تفاوتات بين إقليم وآخر. ففي الإقليم الشمالي الغربي يصل سوء التغذية بين هذه المجموعة إلى ٣٣ في المائة تقريبا[٤]. ومما يثير القلق الشديد، تدهور صحة الأطفال وأوضاعهم التغذوية، حيث يعانون من تأخر الفطام والتغذية التكميلية، وعدم كفاية أساليب تغذيتهم، وسوء إعداد الأطعمة. وتصل نسبة سوء التغذية المزمن بين الأطفال دون الثالثة

---

(١) برنامج الأغذية العالمي ووزارة الزراعة في غواتيمالا، فبراير/ شباط ٢٠٠٠.
(٢) البنك الدولي، ١٩٩٩.
(٣) التقدير القطري العام، **الأمم المتحدة**، فبراير/ شباط ٢٠٠٠.
(٤) التقدير القطري العام، **الأمم المتحدة**، فبراير/ شباط ٢٠٠٠، دراسة التمايز بين الجنسين، **البرنامج**/ غواتيمالا، ٢٠٠٠.

إلى ٤٢ في المائة، وهي أعلى نسبة في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي. كما أن هناك حالات نقص ملموسة في فيتامين أ بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة وخمس سنوات (١٥ في المائة)، وكذلك الأنيميا بين الأطفال والنساء في سن الإنجاب. وقد ظهر من مسح أجري على العناصر الغذائية الدقيقة في عام ١٩٩٦ أن ٣٩,١ في المائة من النساء البالغات مصابات بمرض الأنيميا.

٤- تؤكد التقديرات الرسمية أن ٢٥ في المائة فقط من نساء غواتيمالا يقمن بنشاط اقتصادي. ولكن مشاركة المرأة في الأعمال الريفية لا يكاد يعترف بها أحد، رغم أنهن يعملن ١٥ ساعة يوميا في المتوسط. والمقدر أن المرأة شكلت في عام ١٩٩٨ نحو ١٨ في المائة من الأيدي العاملة في الريف[٥]. وهناك أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة يرأسن أسرهن، وهو ما يعني مسؤوليات إضافية هو رعاية الأطفال وتعليمهم، والعمل لإعاشة الأسرة. كما أن أجر المرأة التي ترأس أسرتها يقل بنسبة ٢٠ في المائة عن مثيله للرجل.

٥- وهناك أيضا ثغرات ملموسة في فرص التعليم: فنسبة المتعلمات بين الإناث البالغات هي ٤٨ في المائة، مقابل ٦٢ في المائة بين الذكور البالغين[٦]. والانتظام في التعليم ليس معتادا بالنسبة لفقراء الريف، وتميل البنات إلى التسرب من المدارس قبل الأولاد. كما أن العوامل الثقافية تساهم في عجز الأغذية لدى الأسرة. فقد جرت العادة على أن يأكل الرجال أولا، ثم الأطفال، ثم النساء.

الفقر وانعدام الأمن الغذائي

٦- ينتشر الفقر وانعدام الأمن الغذائي في غواتيمالا على نطاق واسع. ففي عام ١٩٩٩، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقدر بنحو ١ ٦٤٠ دولارا[٧]. وهذا الرقم أقل من حيث القيمة الحقيقية عما كان عليه في ١٩٧٥. وقد وضع تقرير **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ غواتيمالا في المرتبة رقم ١١٧ من بين ١٧٤ بلدا، حيث يتوقف مؤشر التنمية البشرية عند ٠,٧١٦.

٧- تشير آخر التقديرات الخاصة بالفقر (مارس/ آذار ١٩٩٩) للمعهد الوطني للإحصاء، إلى أن ٦٥ في المائة من بين مجموع السكان البالغ ١١,٢ مليون نسمة، يعيشون في ظل الفقر في المناطق الريفية. والمقدر أن ٧٥ في المائة من هذه الأسر تعيش في ظروف من الفقر المدقع. ويتركز الفقر في ٩٤ بلدية ريفية وفي الأجزاء الغربية والشمالية الغربية والشمالية الشرقية من البلاد، وبصفة أساسية في مقاطعات شيمالتينانغوا، وسولولا، وسان ماركس، وهويتينانغوا، وكويشي، وتوتو نيكابانا، وفيراباس العليا، وألبيتين، وإيزابال.

٨- ويرتبط انعدام الأمن الغذائي في غواتيمالا ارتباطا شديدا بالفقر. ويرتبط الفقر المتركز في البلديات الريفية بالنسبة العالية من السكان الذين يعيشون في تلك المناطق (من السكان الأصليين أساسا)، والتفاوت الشديد في توزيع الأراضي، وتفتيت الحيازات الصغيرة.

---

(٥) برنامج الأغذية العالمي، مارس/ آذار ٢٠٠٠.
(٦) التقدير القطري العام، **الأمم المتحدة**، فبراير/ شباط ٢٠٠٠.
(٧) التقدير القطري العام، **الأمم المتحدة**، فبراير/ شباط ٢٠٠٠، وإن كانت مصادر البنك المركزي تقدر رصيد الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ ١ ٤٥٠ دولارا لعام ١٩٩٨.

توزيع الأراضي وعدد المنتجين الزراعيين بحسب أنماطهم

نوع الإنتاج	في المائة من المنتجين	في المائة من الأراضي الزراعية
مزارعون دون الكفاف	٣٧	٣
مزارعو الكفاف	٥٩	١٧
مزارعون يحققون فائضا	٣,٨٥	١٠
مزارعون تجاريون	٠,١٥	٧٠

٩- وكما يتضح مما سبق، فإن أغلب المزارعين لا يملكون سوى قطع صغيرة من الأرض لزراعتها، بينما يسيطر المزارعون التجاريون، الذين يمثلون نسبة مئوية صغيرة للغاية من مجموع المزارعين، على الجزء الأكبر من الأراضي. وكانت ملكية الأراضي قضية أساسية في توقيع اتفاقيات السلام عام ١٩٩٦. ولكن حتى الآن لم يحدث أي تقدم في مسألة ملكية الأراضي.

١٠- وبالإضافة إلى مشكلة الأراضي، فإن انخفاض مستويات التعليم وانخفاض الاستثمارات العامة والإنفاق الاجتماعي عادة في المناطق الريفية، يحد من قدرة السكان على الدخول في دائرة الأعمال الإنتاجية. فالإنفاق الاجتماعي على التعليم لا يتعدى ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما المتوسط بالنسبة لأمريكا اللاتينية أكثر من ضعف ذلك، وهو ٤,٥ في المائة[٨]. والاستثمار في التعليم في غواتيمالا هو أقل الاستثمارات في أمريكا الوسطى. ومازال انخفاض التعليم بين سكان الريف والسكان الأصليين يمثل تحديا هائلا.

١١- ويعمل أكثر من ٥٠ في المائة من الأيدي العاملة في الإنتاج الزراعي. وفي المناطق الريفية، سيرتفع هذا الرقم إلى ٧٤ في المائة[٩]. ولكن ضعف الإنتاجية، مع صغر مساحة الحيازات (ما بين ٠,٢ و٠,٤ هكتار) التي يملكها مزارعو الكفاف، أديا إلى انخفاض العمالة وارتفاع البطالة المقنعة. كما أدى إلى نقص مزمن في الإنتاج، ترجم إلى انخفاض في دخل الأسرة اللازم للاستهلاك وإلى نقص الأغذية. وكانت النتيجة زيادة الهجرة إلى المدن وإلى خارج غواتيمالا.

١٢- ويتأثر توافر الأغذية لصغار المنتجين الريفيين بعدم وجود تكنولوجيات مناسبة أو مرافق في الأسرة لإدارة الحبوب الأساسية بعد حصادها، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الحصاد وإلى خسائر تتراوح بين ١٥ في المائة و٣٠ في المائة من الإنتاج[١٠]. ويزداد الأمر سوءا بفعل ظروف التسويق السيئة (عدم وجود فرص للدخول إلى الأسواق، وسوء الطرق ووسائل النقل).

١٣- لاشك أن انعدام الأمن الغذائي لبعض المجموعات هو أسوأ بكثير منه بالنسبة للبعض الآخر. فالسكان الأصليون يتميزون بأعلى نسبة زيادة في السكان وأعلى معدلات خصوبة في البلاد، حيث تصل إلى ستة أطفال للمرأة الواحدة[١١]. كما أن مشكلات الأمن الغذائي بالنسبة لهم هي مشكلات مزمنة وتزداد تعقيدا. ومشكلات هؤلاء السكان تنبع من عزلتهم الاجتماعية التاريخية، التي أدت إلى نقص فرصهم في الحصول على الأراضي، وخدمات التعليم والصحة. ولذا ترتفع مستويات الأمية وسوء التغذية ووفيات الأطفال بينهم عنها بين غيرهم.

([٨])مؤشر التنمية البشرية، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، مارس/ آذار ١٩٩٩.
([٩])مؤشر التنمية البشرية، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، مارس/ آذار ٢٠٠٠.
([١٠])وزارة الزراعة في غواتيمالا، مارس/ آذار ٢٠٠٠.
([١١])التقدير القطري العام، **الأمم المتحدة**، فبراير/ شباط ٢٠٠٠

انعدام الأمن الغذائي والعوامل البيئية

١٤- تساهم العوامل البيئية في انعدام الأمن الغذائي. أما هذه العوامل فهي قطع الأشجار وعمليات تآكل التربة، فهناك ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ هكتار من الغابات تضيع سنويا بسبب قطع أشجارها، أما تآكل التربة فيتراوح بين ٢٠ و٣٠٠ طن في كل هكتار سنويا في المناطق التي لم تقطع أشجارها، وما بين ٧٠٠ و١ ١٠٠ في المناطق التي قطعت أشجارها[١٢].

١٥- تشير التقديرات إلى أن هناك ما يقرب من ٤٣٣ ٨٩ كيلو متر مربع من الأراضي الزراعية، أغلبها يقع ضمن فئة الأراضي المعرضة أو المعرضة بشدة للتآكل[١٣]. وانعدام الأمن الغذائي مرتفع بالنسبة للمزارعين في تلك الأراضي، كما يرتفع أيضا بالنسبة للذين يعيشون على ضفاف الأنهار المعرضة للفيضانات. وهناك مزارعون يعيشون على الكفاف وآخرون يعيشون دون الكفاف. وهم يطبقون عادة أساليب زراعية تقليدية تستخدم قدرا ضئيلا من المستلزمات الزراعية، وينتجون محاصيل لمدة ثمانية شهور فقط. كما يميلون إلى الإفراط في استغلال الأراضي، وهو ما يؤدي إلى زيادة تآكلها وإلى ضعف غلاتها.

١٦- وتواجه هذه الأسر – حتى في ظل الظروف العادية – خطر انعدام الأمن الغذائي. وفي حالة غواتيمالا، تضاعف هذا الخطر بفعل الكوارث الطبيعية المتكررة، الأمر الذي أضر بتوافر الأغذية لأعداد كبيرة من السكان، مفضيا في أغلب الحالات إلى حدوث أزمات. وقد عانى إنتاج غواتيمالا من الأغذية من تأثير ظاهرة النينيو، ثم ازداد الأمر سوءا في عام ١٩٩٨ بفعل الإعصار ميتش الذي سبب مشاكل خطيرة لتوافر الأغذية. أما قطع الأشجار وتآكل التربة اللذان سبقت الإشارة إليهما، فقد قللا من القدرة على امتصاص الأمطار الغزيرة التي صاحبت الإعصار ميتش.

أهم العقبات أمام تحقيق الأمن الغذائي

١٧- من التحليل السابق، يتضح أن أهم العقبات أمام تحقيق الأمن الغذائي في غواتيمالا، هي:

مسائل توزيع الأراضي وملكيتها؛

نقص البنية الأساسية في المناطق الريفية؛

عدم جودة الأراضي، ونقص المرافق اللازمة لإدارة المحاصيل بعد حصادها؛

نقص الاستثمارات الاجتماعية المناسبة؛

المشكلات البيئية المرتبطة بقطع الأشجار وتآكل التربة؛

التقلبات المناخية الحادة؛

استبعاد المجتمعات المحلية للسكان الأصليين من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية.

١٨- ومن الخبرات السابقة، يتضح أن المعونة الغذائية لغواتيمالا لها دور فريد في معالجة المسائل التي لا تستطيع فيها الأشكال الأخرى من مساعدات التنمية معالجتها. فهي تساعد في التلبية المباشرة لواحدة من أهم الاحتياجات

---

(١٢) برنامج الأغذية العالمي، ٢٠٠٠.
(١٣) التقدير القطري العام، **الأمم المتحدة**، فبراير/ شباط ٢٠٠٠.

الأساسية للأسر الفقيرة، وهي الحصول على الطعام. ثم أن المعونة الغذائية – بحكم طبيعتها المباشرة – تمثل شكلا عاجلا للدعم، يشكل في إطار التدخلات الموجهة توجيها جيدا استثمارا له قيمته في المعيشة الحدية.

١٩- ثم أن المعونة الغذائية، بتحسينها للوضع التغذوي للمستفيدين، تسمح لهم بزيادة أنشطتهم الإنتاجية، وتساعدهم على تلافي المشكلات الصحية والتغذوية في الأسرة على المدى البعيد. ومن المهم ملاحظة أنها قد تعزز مركز المرأة التي تشرف عادة على الموارد الغذائية، بينما تميل الموارد النقدية وغيرها إلى أن تكون من نصيب الرجل. كما أن المعونة الغذائية تحدث تأثيرا أكبر على التغذية عندما توجه من خلال النساء، إذ أنهن يستخدمنها لمصلحة الأسرة ولتلبية الاحتياجات التغذوية لأطفالهن، ربما أكثر من الرجل.

السكان المستفيدون

٢٠- من المهم أن تصل مساعدات **البرنامج** إلى الفقراء الجوعى وأشد المجموعات المتضررة، ضمانا لإحداث أكبر تأثير. وقد أوضح التحليل السابق أهم العقبات أمام تحقيق الأمن الغذائي في غواتيمالا، وقطاعات السكان المتضررة أكثر من غيرها من هذه العقبات. ويشكل هؤلاء السكان أشد المستفيدين احتياجا إلى مساعدات **البرنامج**.

٢١- وتشكل سياسة تحفيز التنمية والتزامات **البرنامج** بالنسبة للمرأة، إطارا متناسقا للسياسات وخطة عمل متكاملة، يركز كلاهما على نفس المجموعة المقصودة. ثم أن هذه المجموعات المقصودة ترتبط بالاتفاقية العامة بين منظمات **الأمم المتحدة** في غواتيمالا، والتي ستقدم وكالات **الأمم المتحدة** بمقتضاها دعمها للحكومة في تنفيذ اتفاقيات السلام ومساندة الجهود المبذولة للتخفيف من آثار الكوارث.

٢٢- والسكان المقصودون هم على وجه التحديد:

مزارعو الكفاف، ومادون الكفاف، والمعدمون؛

النساء والأطفال المتضررين الذين يعانون من سوء التغذية؛

الأرامل وربات الأسر؛

الأسر المتضررة من القتال التي تواجه انعدام الأمن الغذائي الحاد؛

السكان المتضررون من الكوارث الطبيعية.

٢٣- إن استهداف هذه المجموعات يركز مساعدات **البرنامج** على تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب. فسوف تمنح الأسر الفقيرة فرصة تكوين أصول والمحافظة عليها، وتمكين الأسر التي تعتمد على موارد طبيعية متدهور في أمنها الغذائي من التحول إلى طريقة حياة أكثر استدامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تحديد المستفيدين سوف يمكن الأطفال الصغار والأمهات من تلبية احتياجاتهم المحددة فيما يتعلق بالتغذية.

٢٤- وسعيا وراء ضمان قدر أكبر من التناسق والتكامل، سيكون التركيز على تحسين عملية تحديد المستفيدين، وضمان أن يكونوا من الأفراد الذين يحتاجون بالفعل إلى مساعدة ، وسوف يستفيدون منها حقا. ولاشك أن بعثرة المستفيدين جغرافيا قد تسفر عن انعدام الكفاءة في التنفيذ، وهذا هو السبب في ضرورة مراعاة معايير دقيقة لاختيار السكان المقصودين في الأنشطة القادمة.

أولويات وسياسات الحكومة في معالجة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات العامة

٢٥- في ٢٠٠٠/١/١٤، انتخبت حكومة جديدة للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٤. ومنذ أن تولت هذه الحكومة سلطاتها، طرحت خطة للاستثمار الاجتماعي، تحدد التدابير العامة التي ستتخذها لتخفيف حدة الفقر. والأهداف المعلنة للخطة هي "تسهيل الانتقال إلى مجتمع أكثر ديمقراطية، واقتصاد أكثر كفاءة، ونظام اجتماعي أكثر عدلا ومساواة، ليساعد كل ذلك في تحقيق البلاد لتنمية بشرية حقيقية، تقوم على التسامح والتضامن والرخاء".

٢٦- وتطرح الخطة سلسلة من الالتزامات الأساسية لدعم المصالحة الوطنية، ومحاربة الفقر، ودعم الاستثمارات الإنتاجية، وتنفيذ عمليات اللامركزية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أكدت الحكومة الجديدة التزامها بتركيز الدعم الفني على المناطق الريفية، كما أنها تنوي تعيين خبراء فنيين في الميدان، ليعملوا بصورة مباشرة مع المجموعات التي يستهدفها **البرنامج**. ولكي تفي الحكومة بوعودها بمساعدة الفقراء (من خلال التدريب وإقامة البنيات الأساسية والمشروعات الاجتماعية) تنوي إعادة توجيه الاعتمادات الاجتماعية نحو الاحتياجات المحلية للمناطق الريفية.

٢٧- كما تعتزم الخطة تنفيذ الالتزامات التي وردت في اتفاقيات السلام، وبخاصة تلك التي تتعلق بإعادة توطين السكان الذين نزحوا بسبب النزاع المسلح، بالإضافة إلى إعادة توطين هؤلاء الذين تضرروا من الإعصار ميتش. ومن بين المجالات الهامة التي لها أولويتها بالنسبة للحكومة الجديدة، التركيز على المساواة بين الجنسين، بما في ذلك تحسين فرص حصول النساء على الموارد وتعزيز مراكزهن.

٢٨- ونظرا للفترة القصيرة التي قضتها الحكومة في الحكم، فإن السياسات التفصيلية والبرامج المحددة مازالت في مرحلة التكوين، ولابد لها من أن تساير الصعوبات التي تواجهها الميزانية.

سياسات الأمن الغذائي

٢٩- رغم أن على الحكومة الجديدة المنتخبة أن تضع سياسة مفصلة للأمن الغذائي، فإن **البرنامج** يعمل مع الحكومة على وضع إطار يهدف إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي في غواتيمالا. ويتم ذلك ضمن إطار للسياسات وضعته الأمانة العامة للتخطيط الاقتصادي، وهو إطار يحدد السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية، وأهدافها الرئيسية الستة، وهي:

(أ) الحصول على قدر كاف ومستقر من الأغذية الأساسية للسكان؛

(ب) تيسير فرص حصول السكان على الأطعمة التي تساعد في تحقيق التنمية البشرية المستدامة؛

(ج) توفير الظروف الملائمة لتشجيع الاستهلاك المناسب للأغذية من حيث الكمية والنوعية؛

(د) تشجيع استخدام المنتجات الغذائية المحلية؛

(هـ) تنفيذ برامج للوقاية من نقص التغذية وعلاجه؛

(و) تشجيع آليات تساعد على تنسيق الجهود وكفاءتها بين جميع القطاعات الحكومية وقطاعات المجتمع المدني المعنية من أجل تحسين الأوضاع التغذوية للسكان.

٣٠- وفي عام ١٩٩٢، شكلت مؤسسات التنمية الاجتماعية بغرض تحويل الموارد نحو الفقراء والسكان الذين يعيشون في ظروف من الفقر المدقع. والفئات الرئيسية الثلاث لهذه المؤسسات هي:

(أ) وكالات التنفيذ المباشر، مثل صندوق الاستثمارات الاجتماعية، والصندوق الوطني للسلام، وصندوق تنمية السكان الأصليين؛

(ب) مؤسسات التوزيع المالية، مثل صندوق دعم التنمية الريفية، وصندوق التضامن من أجل تنمية المجتمعات المحلية؛

(ج) المؤسسات التي تقدم الدعم إلى الوزارات، مثل صندوق تنشيط وتحديث الزراعة، والصندوق الوطني للأراضي، وغيرهما من الصناديق التي تعمل في أنشطة تشجيع الإسكان وتطوير التعليم.

٣١- وتقوم هذه المؤسسات على وجه التحديد بالمساعدة في تنفيذ الإجراءات القانونية للمزارعين الفقراء لكي يحصلوا على الأراضي، وتحسين عملية تطوير نظم الائتمان الزراعي، وإقامة البنيات الأساسية اللازمة للتنمية الريفية، وإعادة توطين السكان الذين نزحوا بسبب الحرب الأهلية، والتوسع في نظام التعليم، والقيام بأعمال أخرى لضمان استمرارية أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي فترات الطوارئ والكوارث الطبيعية، تصبح مؤسسات التنمية الاجتماعية التي تحددها الحكومة مسؤولة عن تقديم الدعم إلى الأشخاص المتضررين من هذه الأحداث.

٣٢- وبالنسبة للتشريعات الحالية، فإن هناك الآن قانون مقترح للتغذية والأمن الغذائي. ويوصي هذا القانون بإنشاء مجلس وطني استشاري للأمن الغذائي والتغذية، بهدف تنسيق الخطط والبرامج والمشروعات وتنفيذها، بالإضافة إلى وضع نظام للرصد والتخطيط. وتتكون عضوية المجلس المقترح من ممثلين لعدة وزارات ومنظمات غير حكومية، والكنيسة، والقطاع الخاص، بالإضافة إلى وكالات المعونة الثنائية ومتعددة الأطراف. ولكن ينبغي أن نلاحظ أن هذا القانون مازال معلقا منذ ثلاث سنوات.

سياسات المعونة الغذائية وأنشطتها

٣٣- أدمجت الحكومة المعونة الغذائية في خططها الإنمائية كمصدر تكميلي، بهدف التوجه نحو أشد المجموعات فقرا في بعض المجالات مثل التغذية المدرسية، ودعم تغذية الأمهات والأطفال، وتنشيط إنتاج الأغذية. وتحصل غواتيمالا على المعونة الغذائية أساسا من المادتين الأولى والثانية في القانون الأمريكي رقم ٤٨٠، ومن الاتحاد الأوروبي، ومن برنامج الأغذية العالمي. فالمعونات التي تقدم بمقتضى المادة الأولى توجه عن طريق الحكومة كدعم لميزان المدفوعات. أما المعونة التي تقدم بمقتضى المادة الثانية، والتي توزع فيها الأغذية عينا، فتوجه عن طريق المنظمات غير الحكومية، مثل منظمة كاريتاس، وكير، وخدمات الرعاية الكاثوليكية. أما الاتحاد الأوروبي فقد وجه موارده بصورة مباشرة من خلال المنظمات غير الحكومية **وبرنامج الأغذية العالمي**. وبالنسبة للأنشطة المعانة من **برنامج الأغذية العالمي**، فقد نفذت بواسطة الوكالات الحكومية مباشرة، وإن كانت المنظمات غير الحكومية النظيرة قد لعبت دورا متزايدا في الفترة الأخيرة. وفي السنوات الأخيرة تراوحت المعونة الغذائية للبرامج والمشروعات بين ١٥٠ ٠٠٠ و٢٠٠ ٠٠٠ طن سنويا، أغلبها من الحبوب، وإن كانت هذه الأرقام بدأت تتجه نحو الانخفاض.

٣٤- وأهم أنشطة المعونة الغذائية التي نفذت (أغلبها بتمويل من معونات خارجية)، هي:

برنامج التنمية المتكاملة لولاية كويشي (الاتحاد الأوروبي) الذي تنسقه الأمانة التنفيذية لرياسة الجمهورية في ١٤ بلدية في كويشي، بعنصر للأمن الغذائي؛

برنامج تغذية الأمهات والأطفال، الذي تنفذه وزارة الصحة العامة، وهدفه الأساسي تحسين الوضع الصحي والتغذوي لسكان غواتيمالا، بالتركيز على مجموعة الأمهات والأطفال في المناطق الفقيرة التي أعطتها الحكومة أولوية في التنفيذ؛

مشروع الأمن الغذائي على مستوى الأسرة، الذي ينفذه **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ووزارة الزراعة في غواتيمالا بمنحة من حكومة هولندا، وهدفه الرئيسي المساعدة في تنفيذ المشروعات لتحسين الأمن الغذائي للأسرة؛

مشروعات التنمية الريفية لصغار المنتجين في زاكابا وتشيكويمولا الممول من **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** وحكومة هولندا؛

التنمية الريفية في جبال لوس كوتشوماتانس، التي يمولها **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وهولندا، ومنظمة الأقطار المصدرة للنفط، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائية؛**

مشروعات **برنامج الأغذية العالمي** التي تهدف إلى مساعدة النازحين، والمجموعات الضعيفة، وصغار المزارعين؛

٣٥- لم تحقق الأنشطة التي تستهدف تحسين الأمن الغذائي والتي نفذت خلال السنوات القليلة الماضية سوى نتائج محدودة. ففي بعض الحالات، استخدمت الموارد المتاحة في أنشطة تهدف إلى تشجيع الاستقرار السياسي (أي عملية صنع السلام)، كما أن الأموال المتاحة لحل المشكلات الهيكلية للفقر وانعدام الأمن الغذائي، كانت محدودة. وفي نفس الوقت، فإن عدم كفاءة إجراءات التصحيح الهيكلي، ونقص الموارد، ومشكلات الميزانية، شكلت كلها قيودا ملموسة. كما أن الكوارث الطبيعية، مثل: الأحداث المتعلقة بظاهرة النينيو، والإعصار ميتش، زادت الأمور سوءا وعرقلت الجهود المبذولة في تحقيق الأمن الغذائي.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

٣٦- بدأ **البرنامج** عملياته في غواتيمالا في عام ١٩٧٣، بدعم أنشطة الغذاء مقابل العمل أساسا. وفي أوائل التسعينات، حول **البرنامج** تركيزه في غواتيمالا من تقديم المعونة الغذائية التقليدية، إلى برنامج موجه بصورة أكبر نحو التنمية البشرية كنتيجة للإحساس المتزايد بالروابط الوثيقة بين الفقر والجوع. وأثناء الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩، بلغت معونات **البرنامج** ٧٤ مليون دولار، تمثل ٠١٣ ١٦٤ طنا من الأغذية. وفي تلك الفترة، كان **البرنامج** يقدم بصفة أساسية الذرة، والقمح، والبقول، الأسماك العلبة، واللبن الخالي من الدسم، والزيوت النباتية، والشوفان، والأرز.

البرنامج القطري

٣٧- في عام ١٩٩٧، ظهر الجيل الأول من مخطط الاستراتيجية القطرية و**البرنامج** القطري. وقد وجهت هاتان الوثيقتان أنشطة **البرنامج** في غواتيمالا نحو تعزيز مؤسسات المجموعات النسائية، وتقديم الدعم لأشد المجموعات ضعفا (وبخاصة الأطفال دون الخامسة والأمهات المرضعات)، والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، وإقامة البنية الأساسية اللازمة لإعادة إدماج أفراد المجتمعات المحلية الذين تشردوا بسبب الحرب الأهلية. وبالإضافة إلى هذه

الأنشطة الأساسية، فقد قام **البرنامج** أيضا بأنشطة تكميلية في التغذية المدرسية وتغذية الأطفال دون سن الدراسة. وأثناء حالات الطوارئ بسبب إعصار النينيو وإعصار ميتش، احتفظ **البرنامج** بدوره القيادي في تقديم مساعدات الطوارئ ومساعدات الإغاثة الإنسانية.

٣٨- وفي الفترة من ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني إلى ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩، أجري تقييم للبرنامج القطري. وعند مقارنة أهداف البرنامج القطري بالأولويات المنصوص عليها في وثيقة "تحفيز التنمية"، لاحظت بعثة التقييم أن هذه الوثيقة أعدت قبل تطبيق السياسة الجديدة. وبينما خلصت البعثة إلى أنه رغم ذلك فإن البرنامج القطري يتسق مع هذه السياسة الجديدة، فإنها لاحظت أن هناك عوامل تحول دون الاستخدام الأمثل للمعونة الغذائية. وبذلك تكون الوثيقة التي بين أيدينا هي الجيل الثاني من مخطط الاستراتيجية القطرية يعرض في إطار البرنامج القطري الحالي. ونتيجة لذلك، فإن المكتب القطري سيركز الآن على تحسين أدائه على أساس التوصيات الرئيسية لتقييم البرنامج القطري، أي زيادة التركيز على التمايز بين الجنسين، وتنقيح طريقة تحديد المستفيدين ورصد المشروعات، والبحث عن شراكات جديدة.

٣٩- وكان **المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي** قد وافق في فبراير/ شباط ١٩٩٨ على البرنامج القطري لغواتيمالا للفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٢، بمخصصات تبلغ ١٩,٨ مليون دولار، وبما يتسق مع خطة العمل[١٤] التي وضعتها الحكومة ابتداء من عام ١٩٩٦ للأمن الغذائي، وتحسين التغذية، والتنمية الريفية.

٤٠- ومع ذلك، فإن الحكومة لم تصدق على اتفاقية تنفيذ البرنامج القطري إلا في عام ١٩٩٩. وفي ذلك الوقت، لم يكن قد تم تقييم أكثر من نشاط أساسي واحد كان يعمل بكامل طاقته، بجانب عملية طوارئ الإعصار ميتش وما تلاها من عملية الإغاثة والإنعاش الممتدة. وهكذا لم يكن تقييم البرنامج القطري يمثل تقييما معياريا، وإنما كان مجرد تقدير للقدرة في إطار عملية مفهوم البرنامج القطري وتنفيذه، لتحقيق مجالات التركيز الأربعة، التي تميز هذه الاستراتيجية وهي: التكامل، وتحديد المستفيدين، والتناسق، والمرونة. وسوف يقوم **برنامج الأغذية العالمي** بتعديل البرنامج القطري لغواتيمالا ليتسق مع دورة إطار **الأمم المتحدة** للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤.

أنشطة البرنامج الجارية

النشاط الأساسي الأول: بناء البنيات الأساسية في المناطق المحرومة التي تضررت من الحرب الأهلية (غواتيمالا ٥٢٧٩ – ١٩٩٧-٢٠٠١)، المؤسسة النظيرة: الصندوق الوطني للسلام

٤١- يلبي هذا النشاط الأساسي في إطار **البرنامج** القطري الاحتياجات التي نشأت عن عملية السلام. والهدف هو تحسين ظروف معيشة ما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ أسرة تضررت من النزاع المسلح وتعيش الآن في ظل الفقر المدقع. وقد ركزت مبادرات **البرنامج** على ٦٩ بلدية في عشرة أقسام من المنطقة التي حل بها السلام وهي الأقسام العشرة التي تضررت أكثر من غيرها من النزاع المسلح.

([١٤])خطة العمل للتنمية وإقامة السلام ١٩٩٦ – ٢٠٠٠. أمانة التخطيط الاقتصادي والبرمجة في رياسة الجمهورية/ المجلس الاجتماعي، غواتيمالا، ١٩٩٦.

٤٢- وتشجع المعونة الغذائية النساء على القيام بمبادرات مجتمعية، تهدف إلى إقامة بنيات أساسية اجتماعية واقتصادية، وتحسين طرق الزراعة وصون التربة. كما تهدف المعونة الغذائية إلى الحد من العجز الموسمي في أغذية الأسرة.

٤٣- ويقوم المشروع على تغيير السلع (الذرة الصفراء) لتحل محلها تشكيلة أغذية محلية، وهو موجه إلى جميع النساء فيما يتعلق بتوزيع الأغذية. ثم أنه نموذج طيب للجمع بين أنشطة **البرنامج** في حالات الطوارئ (إعادة توطين النازحين) بأنشطة التنمية المستدامة (الاستثمار في البنية الأساسية الإنتاجية، وخلق فرص للعمل في الريف، والإنتاج الزراعي).

النشاط الرئيسي الثاني: صون التربة والمياه، وأنشطة الزراعة المختلطة بالغابات لمزارعي الكفاف في المناطق المحرومة (غواتيمالا ٥٨٣٩ - ٢٠٠٠-٢٠٠٤)، المؤسسة النظيرة: صندوق الاستثمارات الاجتماعية

٤٤- الهدف الرئيسي لهذا النشاط هو زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية في المناطق المحرومة عن طريق صون التربة، والمشروعات الحرجية، والزراعة المختلطة بالغابات، ومشروعات الري الصغيرة. ودخلت في هذا النشاط طرق الزراعة المحسنة من أجل تنويع الإنتاج الأساسي لصغار المزارعين وزيادته. والهدف هنا هو أن تصل أسر صغار المزارعين إلى مستوى يتعدى مرحلة الكفاف، وتحقيق فوائض يمكن بيعها، ثم أن **البرنامج** يقيم جهوده على أساس مبادئ الاعتماد على الذات، وتشجيع المشاركة الإيجابية القائمة على المساواة بين الجنسين في تحديد الاحتياجات والخيارات المتاحة أمام هذه الأسر.

٤٥- ويستفيد من هذا المشروع ١٢ ٥٠٠ أسرة من أسر صغار المزارعين الذين يعيشون على الكفاف وما دون الكفاف، من ٢٠٠ مجتمع محلي موجودة في أشد البلديات حرمانا من ١٤ مركزا في غواتيمالا. وهدف المشروع هو الوصول إلى نسبة ٦٠ في المائة من مشاركة النساء.

النشاط الأساسي الثالث: المساعدة الغذائية إلى الأطفال دون سن المدرسة وتوعية الأمهات وتدريبهن (غواتيمالا ٥٨٣٨- ٢٠٠٠-٢٠٠٣)، المؤسسة النظيرة: أمانة الأعمال الاجتماعية للسيدة الأولى، مع وزارة التعليم

٤٦- ***الأطفال دون سن المدرسة:*** يركز هذا النشاط على أشد المجموعات ضعفا (أي الأطفال دون السادسة والأمهات المرضعات). والهدف الرئيسي للمبادرات الموجهة نحو الأطفال دون سن المدرسة هو تحسين التعليم، والتنمية المعرفية، والحياة الاجتماعية للأولاد والبنات. فالمواد التي يقدمها **البرنامج** تعطي دعما تغذويا كبيرا (بما في ذلك العناصر الغذائية الدقيقة) إلى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة وست سنوات، في الوجبات الكاملة من الناحية التغذوية التي تقدم في المدارس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن **البرنامج** يعمل في دور الرعاية النهارية في المجتمعات المحلية، حيث يقدم وجبات يومية إلى ٣٠ طفلا يعانون من نقص التغذية من أطفال الأمهات العاملات. وأصبح هناك الآن ١٧ ٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين يوم واحد وست سنوات، وكذلك ٢ ٣٨٠ أما يستفيدون الآن من دور الرعاية النهارية للمجتمعات المحلية الموجودة في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

٤٧- ***تدريب النساء:*** من أهم عناصر التوعية الأساسية للنساء، تدريب الأمهات على المسائل المتعلقة بالتغذية، والنظافة العامة، وتغذية أطفالهن. كما تشجع المرأة على الانضمام إلى فصول محو الأمية، والتدريب على الأنشطة الإنتاجية مثل الزراعية في المحاليل المغذية، وعمل الأشغال اليدوية. كما يجري تشجيع الأمهات الحوامل والمرضعات على التردد على المراكز الصحية بانتظام للحد من المخاطر التي يتعرضن لها أثناء المراحل الحرجة من الحمل والمراحل الأولى من نمو الطفل. ثم أن المعونة الغذائية تساعد في تشجيع النساء على القيام بمبادرات جماعية، بهدف إقامة البنيات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية.

النشاط التكميلي الثاني: الوقاية من الكوارث في المناطق المتضررة من التدهور البيئي

٤٨- يشارك **برنامج الأغذية العالمي** في فريق إدارة الكوارث التابع للأمم المتحدة، بالإضافة إلى علاقته بالفريق الوطني لتنسيق العمليات الخاصة بالطوارئ، بهدف تحديد المناطق والمجموعات السكانية المعرضة للكوارث، وحساب احتياجاتها من الأغذية، وشراء وتقديم الأغذية في أوقاتها. وأحد الأهداف هنا هو إعداد تدابير مناسبة لحالات الطوارئ، تشمل مشاركة الحكومة والمجتمع المدني، لتقديم مساعدات الإغاثة إلى ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ شخص من المتضررين من الكوارث.

٤٩- وبناء على خبرة **البرنامج** أثناء حالات الطوارئ – وبخاصة في أعقاب إعصار النينيو والإعصار ميتش – فإن **البرنامج** يشارك في وضع خطة وطنية لتخفيف الكوارث، تهدف إلى:

(أ) وضع نظام للمتابعة لمعرفة مدى توافر منتجات الأغذية في حالات الطوارئ؛

(ب) تنفيذ أنشطة لصون التربة وإعادة التشجير، تلافيا لحدوث كوارث أخرى في المستقبل؛

(ج) إقامة نظم لتجميع مياه الأمطار، لاستخدامها في فترات الجفاف؛

(د) القيام بأنشطة لتحسين الصحة والبيئة؛

(ه) تحديد طرق بديلة لإجلاء السكان.

مساعدات الطوارئ

٥٠- زادت حالات الطوارئ في غواتيمالا في السنوات الخمس الأخيرة، كنتيجة أساسية للكوارث الطبيعية هناك (الفيضانات والجفاف وانفجار البراكين) وطول فترة النزاع المسلح. وقد تضررت غواتيمالا ضررا بالغا من تغير الظروف الجوية مثل العواصف الاستوائية والكهربائية والأعاصير، والانهيارات الأرضية والطينية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت أكثر من زلزال وانفجار براكين في تلك الفترة. وقد أضرت هذه العوامل بأشد الناس فقرا من السكان، وزادت من انعدام الأمن الغذائي. وفي عشية الكوارث التي حدثت مثل إعصار ميتش وإعصار النينيو، أصبحت ٢٥ بلدية إضافية في الأجزاء الشمالية الشرقية والجنوبية تواجه الفقر المدقع، ليصل مجموع البلديات من هذه الفئة إلى ٩٤ بلدية، الأمر الذي استوجب التوسع في مساعدات **البرنامج** لتغطي هذه المناطق الجديدة.

٥١- والهدف من مشاركة **البرنامج** في إعادة بناء المناطق المتضررة من الإعصار ميتش وإصلاحها، هو ضمان الأمن الغذائي العاجل للأفراد المتضررين (وبخاصة المجموعات الضعيفة التي تعيش على الكفاف وما دون الكفاف) من خلال إصلاح التربة المنتجة أساسا. ثم أن **البرنامج** ساهم في إصلاح البنيات الأساسية في أغلب البلديات

المتضررة، بالإضافة إلى تيسير مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية والبرامج التدريبية. وهناك الآن أكثر من ٦٥ ٠٠٠ مستفيد من هذا البرنامج، منهم ٨ ٠٠٠ من أسر صغار المزارعين، و٢٥ ٠٠٠ امرأة وطفل من الذين يعانون من سوء التغذية.

٥٢- وبجانب الاستجابة الفعالة للغاية من جانب البرنامج بإغاثة المتضررين من الأعاصير، فقد وضع **البرنامج** والحكومة تصميما لعملية إغاثة وإنعاش ممتدة، وتنفيذ هذه العملية، بهدف إعطاء حلول لإغاثة ٤٠ ٠٠٠ شخص يعملون في مشروعات الغذاء مقابل العمل، و٢٥ ٠٠٠ أم من الأمهات الحوامل والمرضعات اللواتي يعانين من سوء التغذية. ومن المنتظر أن تتم هذه الأنشطة بمساعدة من **منظمة اليونيسيف**، والمنظمات غير الحكومية، وبالتعاون مع البرامج الريفية الأخرى في المناطق المتضررة. أما التأهب لمواجهة الكوارث والتخطيط لحالات الطوارئ، فهما جانبان مازالا على البرامج التي ينفذها **برنامج الأغذية العالمي** أن يواصل تطويرها.

قضايا التمايز بين الجنسين

٥٣- طبقا لأولويات **البرنامج**، فإن التركيز المحوري للمبادرات في غواتيمالا كان على معالجة قضايا التمايز بين الجنسين، سواء بتوجيه المساعدات مباشرة إلى النساء، أو إلى محاولة إدراج قضايا التمايز بين الجنسين في تصميم وتنفيذ جميع برامجه.

٥٤- وقد تم تحديد العديد من مجالات التركيز كمحصلة لاستنتاجات تقييم منتصف المدة بشأن التزامات **البرنامج** تجاه المرأة (والتي كانت غواتيمالا إحدى دراسات الحالة فيها) وكانت هذه الاستنتاجات هي إثارة الوعي، والتدريب وبناء القدرات على إدارة المعايير المتعلقة بالتمايز بين الجنسين في المشروعات، والدعم المؤسسي لتنفيذ الأعمال المنصوص عليها في كل خطة من خطط المشروعات. ولاحظ التقرير الخاص بسير العمل في خطة عمل التمايز بين الجنسين أن هناك جهدا كبيرا قد بذل لتوفير دورات تدريبية ودورات توعية للموظفين النظراء في مجال مشاركة المرأة في المجتمعات الريفية. كما تلقى الموظفون النظراء تدريبا موسعا على عمليات الرصد والتقييم، وتحليل التمايز بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تحقق تقدم في تعديل بعض الأدوات واستنباط استراتيجيات جديدة لإدراج المسائل المتعلقة بالتمايز بين الجنسين في جميع المشروعات.

٥٥- ومع ذلك، فإن البرنامج القطري الجاري مازال يواجه بعض الصعوبات العملية والنظرية في إدماج آليات مناسبة بغرض الوفاء بالالتزامات تجاه المرأة، وهي قضية ستعالج عند وضع البرنامج القطري الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، فمازال من الصعب معرفة إلى أي مدى تعتبر المرأة مستفيدا مساويا للرجل من المشروعات المعانة من **البرنامج**، رغم أنها تمثل بشكل عام نسبة كبيرة من المستفيدين المباشرين (تقدر بنحو ٤٩ في المائة بالنسبة لجميع الأنشطة، بما في ذلك الغذاء مقابل العمل). وبالمثل، فإن قضايا المساواة في فرص الحصول على الموارد والإشراف عليها ومشاركة المرأة في إدارة المشروعات، لم تعالج بصورة منتظمة، رغم أنها درست وكتبت عنها استعراضات في منتصف المدة بالنسبة لأغلب المشروعات.

٥٦- كما خلص تقييم منتصف المدة إلى أن تلك المشروعات التي استهدفت مساعدة النساء كانت ناجحة بشكل عام. ومع ذلك فقد لاحظ التقييم أنه في بعض المشروعات التي لم تكن المرأة فيها هي محور الاهتمام الرئيسي، فإن فرص إدماجها في المشروع لم تشمل إشراكها في عملية التصميم. وبذلك خلص التقييم إلى أنه رغم حدوث تقدم، فإن الأمر

مازال بحاجة إلى مزيد من العمل لمعالجة قضايا التمايز بين الجنسين كقضية عامة تؤثر على جميع أنشطة **البرنامج**. وهو ما أكده تقييم **البرنامج** القطري أيضا.

الإنجازات والتأثير والدروس المستفادة

٥٧- أوصت بعثة تقييم البرنامج القطري إلى أن مساعدات **البرنامج** كانت فعالة بشكل عام في تحويل الدخل في شكل حصص غذائية إلى الأسر التي تواجه عجزا خطيرا في الأغذية، وبالتالي إتاحة الفرصة لهذه الأسر للحصول على الحد الأدنى من الطعام. وشهدت السنوات الأخيرة تحولا تدريجيا في مساعدة **البرنامج** من أنشطة المساعدة في حالات الطوارئ وتخفيف وطأة الفقر إلى أنشطة من أجل دعم التنمية البشرية. وكان هناك تركيز خاص على وجود المرأة ومشاركتها في عملية التنمية.

٥٨- أما أنشطة التغذية المدرسية، وهي أنشطة تكميلية للبرنامج القطري **لبرنامج الأغذية العالمي**، فهي تصل إلى المجموعة المستهدفة. ومع ذلك، فإن النتائج محدودة، ويجري الآن إعادة النظر في هذه الأنشطة لتحسين تأثيرها على الأوضاع التغذوية للأطفال (يقوم **البرنامج** الآن بإسداء المشورة إلى الحكومة حول كيفية تحسين برامجها للتغذية المدرسية). وبدأت علامات التحسن تظهر على الأوضاع التغذوية للأطفال الموجودين في دور الرعاية النهارية (من عمر يوم واحد إلى ست سنوات)، نتيجة الوجبات التي تقدم إليهم. وكانت تجارب عملية الطوارئ رقم ٥٩٤٩ – "النينيو" – في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، والإعصار ميتش من خلال عمليتي الطوارئ ٦٠٧٨ و٦٠٧٩، نماذج طيبة للدعم الموجه توجيها جيدا مع إدارته بكفاءة.

٥٩- وانتهى العمل في المشروع غواتيمالا ٢٥٨٧ – "مشروع صون الموارد والزراعة المستدامة" (غواتيمالا ٢٥٨٧) في عام ١٩٩٧، وأمكن المحافظة على نتائجه حتى الآن. وكانت الدروس المستفادة من هذا التدخل ضرورية عند تصميم وصياغة المشروع غواتيمالا ٥٨٣٩ (النشاط الرئيسي الثاني للبرنامج القطري)، "صون التربة والمياه، وأنشطة الزراعة المختلطة بالغابات لمزارعي الكفاف في المناطق المنكوبة"، الذي يجري تنفيذه الآن.

٦٠- وكما يتضح من تقييم البرنامج القطري، فإن نقاط الضعف الأساسية في الأنشطة التي تنفذ الآن تتعلق بمشاكل في التصميم. وأول هذه المشكلات بعثرة الأنشطة في مناطق جغرافية واسعة، مما قلل من فعاليتها بسبب ارتفاع التكاليف والصعوبات المتعلقة بالرصد والإشراف. وثانيها، أنه كان من الصعب قياس أغراض المشروعات وأهدافها الطموحة، التي لا تأخذ في اعتبارها الصعوبات التي تعترض تنفيذ المشروعات. والمشكلة الثالثة هي عدم الانتقاء أو قلة المشاركة عند اختيار الوكالات والشركاء الذين سينفذون المشروع.

٦١- كانت الأنشطة أحيانا تنفذ في مناطق يوجد للوحدة المنفذة مصالح معينة فيها، وليست بالضرورة في أماكن تعاني من مشكلات انعدام الأمن الغذائي. ومع إحساس المكتب القطري بذلك، بدأ يعيد النظر في الأنشطة ويتخذ موقفا حازما في طريقة تحديد المستفيدين من الفقراء والجوعى في مفاوضاته مع الوحدات المنفذة.

٦٢- كما أن عمليات الرصد وكتابة التقارير تعتبر مسألة رئيسية تؤثر على البرامج التي ينفذها **برنامج الأغذية العالمي** في غواتيمالا. فرغم أن جميع المشروعات بها نظم للرصد والتقييم، مع توافر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ هذه النظم، فإن هناك تأخيرات في تنفيذ هذه النظم على أرض الواقع. ونظرا للطبيعة المعقدة للمشروعات، وتبعثر المستفيدين في منطقة جغرافية شاسعة (أغلبهم في مناطق نائية)، فإن عمليات الرصد تصبح صعبة ومكلفة في آن واحد. وبالإضافة إلى ذلك، ورغم أنه من المعروف بشكل عام أن النساء والأطفال في مقدمة المستفيدين من المساعدات، وأنهم لا

يتمتعون بأي قدر من التعليم، فمازال من الصعب جمع بيانات موثوق بها في هذا الشأن. فالمعلومات التي جمعت من قبل بطريقة متقاطعة وغير منتظمة في أغلب الأحيان، لم تكن كافية أو مناسبة لرصد مدى التقدم في الأنشطة ومدى الاستفادة من موارد **البرنامج**. ومع ذلك، فمنذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٩، أصبح نظام الرصد والتقييم موضع اهتمام رئيسي للمكتب القطري، وبالتالي بدأ تطبيق هذا النظام في جميع المشروعات.

٦٣- كما واجهت أنشطة **البرنامج** في غواتيمالا تحديا آخر تمثل في تحديد المستفيدين بصورة دقيقة، نظرا لأنه لم يتم حتى الآن تشكيل وحدة لتحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها. وقد ساهم ذلك في مواجهة التحدي المتمثل في المساواة في الاهتمام بين النازحين والعائدين، وضحايا الإعصار ميتش، وهؤلاء الذين يعانون من الفقر والجوع المزمنين. وسوف يحتاج الأمر إلى مشاركة العديد من المجموعات المعنية، بما فيها حكومة غواتيمالا والمجتمعات المحلية نفسها، حتى يمكن تحديد المستفيدين بدقة. وفي نفس الوقت، من المقرر أن ينتهي العمل من تكوين وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالمشاركة مع إحدى المؤسسات الحكومية، وبالتعاون مع الجهود المماثلة التي تمولها **منظمة الأغذية والزراعة** وممثلو الجهات المانحة في غواتيمالا، قبل تنفيذ البرنامج القطري في عام ٢٠٠١.

٦٤- تعاني غواتيمالا من الفقر المدقع المصحوب بتعدد الكوارث الطبيعية. وتركز أنشطة **البرنامج** الحالية على مجالي رئيسيين، هما: أنشطة برنامج التنمية (ويميل بطبيعته إلى المدى الطويل، ويعالج الأسباب الكاملة وراء انعدام الأمن الغذائي) وأنشطة مساعدات الطوارئ (وهي نتيجة مباشرة في أغلب الأحيان للكوارث الطبيعية). ومن أهم عوامل نجاح البرنامج القطري أن تربط هذه الأنشطة وأن تتآزر مع بعضها. وكمثال على مبادرة في هذا الشأن، مشاركة **البرنامج** في خطة وطنية لتخفيف حدة الكوارث تهدف إلى اتخاذ تدابير لمساعدة غواتيمالا على التأهب لحالات الطوارئ في المستقبل. وكمثال ثان، ما حدث من ربط بين عمليات الإغاثة الفورية للاجئين من النزاع الداخلي في غواتيمالا، وبين الاستراتيجية الأطول مدى لدعم مشروعات الغذاء مقابل العمل في بناء المساكن والبنيات الأساسية الأخرى في مجتمعات العائدين.

٦٥- ولكي يحقق **البرنامج** أقصى تأثير بموارده المتاحة، لابد أن يعمل مع مختلف الجهات المعنية (الحكومة، والوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية) لتلافي ازدواجية الجهود، ولتجميع الموارد والخبرات الشحيحة. والأهم من ذلك، هو أنه بدون هذه الشراكات الإيجابية، فإن التأثير المحتمل لأنشطة **البرنامج** في غواتيمالا قد يختفي، ولذا فإن **البرنامج** يسعى، كلما أمكن، لتعزيز حواره وتنسيقه وشراكته مع المنظمات الأخرى.

أنشطة البرنامج في غواتيمالا وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٦٦- منذ عام ١٩٩٨، تصدرت أنشطة **البرنامج** في غواتيمالا تنفيذ **برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** في غواتيمالا. وساهم **البرنامج** بصورة ملموسة في عملية التقدير القطري المشترك، كما شارك في الأنشطة القطاعية مثل أفرقة العمل المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي، ومكافحة مرض الإيدز، ومسائل التمايز بين الجنسين، والتعليم، والمواطنين النازحين، والكوارث. والأمل معقود على أن تستكمل عملية **إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية** في غواتيمالا، حتى تصبح الدورة البرامجية ٢٠٠١ – ٢٠٠٤ فرصة للبرمجة المشتركة بواسطة **منظومة الأمم المتحدة**.

الشراكات المستمرة

٦٧- يحتفظ **البرنامج** بعلاقات عمل وطيدة مع ممثلي الحكومة. فقد تم إعداد **البرنامج** القطري الحالي بمعرفة فريق عمل مكون من **البرنامج**، ووزارة الزراعة، وموظفو أمانة التخطيط الاقتصادي والبرمجة في رياسة الجمهورية. ومع ذلك، فإن كثرة تغيير المسؤولين الحكوميين، مع عدم وجود نظام رسمي للمراجعة بين **البرنامج** والحكومة، جعل من هذه المشاركة أمرا صعبا.

٦٨- وبالإضافة إلى احتفاظ **البرنامج** بعلاقات عمل وطيدة مع نظرائه الحكوميين، فإنه اتخذ مبادرة لتشكيل مجموعة لتنسيق المعونات الغذائية. وهي مبادرة غير رسمية تهدف إلى النهوض بالحوار بين الجهات المانحة للأغذية والمنظمات غير الحكومية في غواتيمالا. ويرأس ممثل **البرنامج** في غواتيمالا هذه المجموعة في الوقت الحاضر.

٦٩- ويبين تقييم البرنامج القطري، أنه في الوقت الذي يعمل فيه **البرنامج** في شراكة واضحة مع مختلف أصحاب الشأن، فمازال من الممكن إدخال تحسينات في علاقاته مع المنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية، والحكومات المحلية. وهو مجال قرر **البرنامج** الاهتمام به مستقبلا.

توجه مساعدات البرنامج في المستقبل

أهم مجالات المساعدة

٧٠- سيوجه التركيز الأساسي للمساعدات الإنمائية التي يقدمها **البرنامج**، اتساقا مع سياسة تحفيز التنمية، نحو ثلاثة أهداف:

(أ) الصحة والتغذية (تمكين صغار الأطفال والأمهات الحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم التغذوية الخاصة، واحتياجاتهم الصحية المرتبطة بالتغذية)

وتسعى أنشطة هذا المجال إلى حماية السكان المعرضين بشدة لسوء التغذية، والنهوض بالتنمية البشرية عن طريق إدخال تحسينات على أوضاعهم التغذوية والصحية. ويشمل ذلك تدابير خاصة من أجل:

(١) تلبية الاحتياجات التغذوية الفورية للأمهات الحوامل والمرضعات، والأطفال دون سن الخامسة، والأطفال المقيدين في المدارس الابتدائية؛

(٢) توفير التوعية والتدريب على الرعاية الصحية الوقائية والصحة الإنجابية، والتغذية ونظافة البيئة إلى مجموعات من الأسر والمجتمعات المحلية.

(ب) تحسين الأمن الغذائي لتكوين أصول مستدامة (تمكين الأسر الفقيرة من الحصول على أصول والمحافظة عليها)

والهدف هنا هو خلق ظروف متحررة من الجوع، بزيادة الإنتاج وتوفير فرص للعمل المنتج في المناطق الريفية. وتهدف هذه الأنشطة إلى:

(١) تحسين الأمن الغذائي الأسري للمزارعين الفقراء، بزيادة إنتاجيتهم الزراعية وإدخال أساليب الزراعة المحسنة، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وحماية تجمعات المياه، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد؛

(٢) زيادة فرص العمل وزيادة دخل سكان الريف، بالاستثمار في البنية الأساسية الإنتاجية والاجتماعية، وتطوير المشروعات الصغيرة والدقيقة، والأنشطة التجارية في الريف. وسوف يذهب جزء كبير من هذه المشروعات لمصلحة المجموعات المتضررة من النزاع المسلح، التي لم تتغلب على خطر انعدام الأمن الغذائي. فالبرنامج ملتزم بمساعدة جهود السلام والمصالحة.

(ج) تخفيف حدة الكوارث والتخطيط للطوارئ (تخفيف آثار الكوارث الطبيعية، في المناطق المعرضة لتكرار أزمات من هذا النوع)

ويشمل ذلك الوقاية من الكوارث الطبيعية وتقديم المساعدات في حالة حدوثها. كما يشمل تقديم المساعدات لتعزيز عمليات التخطيط لحالات الطوارئ لدى الوكالة المسؤولة عن عمليات الوقاية من الطوارئ وإدارة عمليات الطوارئ، وتقديم البرنامج للدعم في حالات الطوارئ التي تعلنها الحكومة.

المجموعة المستفيدة وتحديد المستفيدين جغرافيا

٧١- بناء على الدروس المستفادة حتى الآن، سيتم تعزيز إجراءات اختيار التدخلات، والتركيز على المناطق الهشة اجتماعيا، مع التركيز على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتطبيق هذه الإجراءات رسميا. وسيسمح المنهج الجغرافي الذي يكفل تركيز المبادرات بأقصى تأثير من الموارد الغذائية والفنية والمالية المحدودة. ومفتاح كل ذلك هو تنفيذ مهمة وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها أثناء السنة الجارية، كوسيلة للتركيز على أشد المناطق والأفراد والجماعات تضررا.

٧٢- سيسعى **البرنامج** إلى الشراكة الواسعة من جانب المجتمعات المحلية في تحديد المشروعات واختيارها وتنفيذها ورصدها، ضمانا للملكية المحلية ولإقامة قاعدة مستدامة للمعونة الغذائية. وسيولى اهتمام خاص لإشراك النساء في هذه العملية.

٧٣- سيكون المستفيدون من المعونة الغذائية هم:

مزارعو الكفاف، ومادون الكفاف، والمزارعون المعدمون؛

النساء والأطفال المتضررين والذين يعانون من سوء التغذية؛

الأرامل وربات الأسر؛

الأسر المتضررة من النزاع المسلح التي تواجه انعدام الأمن الغذائي بشكل خطير؛

السكان المتضررون من الكوارث الطبيعية.

٧٤- وسيركز العمل في المستقبل على المجالات التالية بحسب أولويتها:

(أ) أشد البلديات فقرا في ١٥ مركزا من أقل المراكز نموا، بما في ذلك البلديات التي تضررت أكثر من غيرها من الإعصار ميتش وتلك المعرضة للكوارث بشدة مثل الفيضانات؛

(ب) الأشخاص النازحون في الداخل والعائدون، الذين مازالوا معرضين لانعدام الأمن الغذائي بشكل خطير؛

(ج) المناطق شبه الحضرية، وتشمل الأفراد الذين يعيشون في حزام الفقر حول العاصمة، وفي بلديات مدينة غواتيمالا وحول المدن الرئيسية في البلاد؛

(د) تجمعات المياه ذات الأولوية. وسيتم الاتفاق مع الحكومة على التركيز الخاص لهذه الأنشطة على أساس التكامل بين مشروعات صون الموارد الطبيعية وأنشطة الوقاية من الفيضانات.

٧٥- سيكون التركيز على المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي مثل المناطق الشمالية الشرقية والمرتفعات الغربية. فهذه المناطق معرضة لتكرار الكوارث الطبيعية ومعرضة لتذبذب الإنتاج ونقص الأغذية بصورة دورية. وتعاني هذه المناطق من التدهور الشديد الناجم عن الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية. وأغلب سكانها من السكان الأصليين الذين حصلوا على مستوى ضعيف جدا من التعليم، وليست أمامهم أية فرصة لعمل آخر. ويتكون السكان الذين يعيشون في المناطق شبه الحضرية حول العاصمة من السكان الأصليين أساسا الذين جاءوا من مناطق ريفية. وأصبحت حياتهم مهددة، وزادوا من مشكلات الجرائم والمخدرات. وينوي **البرنامج** تقديم مساعدته لبعض الأنشطة الدائرة في هذه المناطق أيضا.

٧٦- سيتم تحديد المستفيدين أثناء إعداد **البرنامج** القطري الجديد. ويقدر عدد هؤلاء المستفيدين بنحو ٢٠ ٠٠٠ من الأطفال دون سن المدرسة وأمهاتهم، و٤٠ ٠٠٠ أسرة تعاني من انعدام الأمن الغذائي، و١٢ ٠٠٠ من صغار المزارعين.

التركيز على التمايز بين الجنسين

٧٧- تلعب المرأة دورا حيويا في الاقتصاد وإنتاج الأغذية، ولكن نظرا للعديد من القيود ونقص المعلومات، فإن إسهامها – وعلى الأخص في المناطق الريفية – يكاد لا يلقى أي تقدير عادة. وفي هذا الصدد، أدخل **البرنامج** إلى الاستراتيجية المقترحة التزاماته التي أعلنها في مؤتمر بكين تجاه المرأة فيما يتعلق بغواتيمالا. ويشمل ذلك على وجه التحديد الأهداف والتدابير الكمية لإدماج المرأة بصورة كافية في عملية التنمية. وكمثال، فقد اقترح تخصيص ٦٠ في المائة على الأقل من مجموع المعونات إلى الأنشطة التي تفيد المرأة بصورة مباشرة، وتخصيص ٢٥ في المائة على الأقل من موارد واستثمارات مشروعات الغذاء مقابل العمل في مناطق معينة بحيث تستفيد منها النساء أساسا. كما سيعطي **البرنامج** أولوية لتقليل الفارق الكبير في فرص التعليم.

٧٨- وحتى يمكن معالجة مسائل التمايز بين الجنسين بصورة مناسبة:

(أ) ستقدم برامج التدريب للمستفيدين ولموظفي الوكالات المنفذة و**البرنامج**، بالإضافة إلى مساعدات فنية لهذا الغرض؛

(ب) سيتم السعي إلى شراكات مع السلطات، ومع الوكالات الأخرى وقادة المجتمعات المحلية المهتمين بمسائل التمايز بين الجنسين؛

(ج) سيعاد النظر في الاستراتيجيات والأهداف الخاصة بالمرأة وتصميمها من جديد (أي تحديد البرامج التي تفيد المرأة وإجراءات تقديم الخدمات لها ضمن السكان المستهدفين، والاستثمار في المشروعات التي تكون النساء فيها هي الشريك الوحيد أو الرئيسي)؛

(د) ستعدل المنهجيات و/ أو نظام الرصد والتقييم بهدف تيسير الرصد المناسب للتقدم المحرز في التركيز على قضايا الجنسين.

٧٩- يعتبر التركيز الشديد على النساء في أنشطة **البرنامج** أمرا ضروريا لمعالجة الخلل الموجود في تصميم البرامج وتنفيذها. ولكن الهدف على المدى البعيد هو التوصل إلى منهج يحقق التوازن بين الجنسين بإدخال قضايا التمايز بين الجنسين في جميع أنشطة **البرنامج**.

تحسين نظم الرصد والتقييم

٨٠- لاشك أن الرصد والتقييم هما أداتان رئيسيتان لدعم البرامج، فهما يساهمان في تحسين القدرة على التشغيل، وزيادة الكفاءة والفعالية في تنفيذ **البرنامج** القطري. ولولا هاتان الأداتان لكان من الصعب للغاية تقييم تأثير البرامج بصورة فعالة، وتطويع أهداف هذه البرامج بناء على ذلك. ولهذا الغرض، سوف ينفذ **البرنامج**:

(أ) نظاما لرصد ومتابعة مسؤوليات مختلف العوامل الفاعلة؛

(ب) نظاما لإدارة الأنشطة المقررة والمنفذة بالنسبة لكل نشاط رئيسي؛

(ج) استراتيجية للرصد والتقييم تقيس تأثير التدخلات وتعطي آلية فعلية للتغذية المرتدة. وحتى يمكن إجراء تقييم فعال لتأثير البرامج، يجري الآن وضع مجموعة يمكن الاعتماد عليها من المؤشرات المفصلة بحسب الجنسين.

٨١- وحتى يمكن تعظيم أثر البرامج، لابد من إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين. ولذا سيسعى **البرنامج** إلى:

(أ) تعزيز منظمات المجتمع المحلي لضمان المشاركة المسؤولة التي تشكل قاعدة التنفيذ الفعال؛

(ب) تعزيز التنسيق بين المؤسسات تلافيا لازدواجية الجهود، وتيسيرا للتنفيذ المشترك، وتشكيل اتحادات استراتيجية، والنهوض بالتدريب، وتبادل التقنيات والخبرات.

أشكال المساعدات

٨٢- ستتبنى المساعدات التي يقدمها **البرنامج** في الفترة المقررة بين ٢٠٠١ و٢٠٠٤، تركيزا برامجيا أكثر اتساقا ومرونة.

٨٣- حتى وقت قريب، كان النشاط الرئيسي الأول (غواتيمالا ٥٢٧٩، "إقامة البنية الأساسية في المناطق المتضررة من الحرب الأهلية") يحول الأغذية إلى نقد لتمكين المجموعات المستفيدة من شراء السلع المحلية المتاحة بالقرب من موقع المشروع. وهذا الإجراء يقلل من التكاليف الإمدادية، ويشجع الإنتاج المحلي، ويضمن اتفاق الحصة الغذائية مع عادات التغذية المحلية. ولكن حدثت صعوبات وتأخيرات جسيمة في إدارة عمليات شراء الأغذية. وبناء على ذلك، وكمنهج عام، فإن موارد **البرنامج** سوف تعطى في المستقبل للمجموعات المستفيدة لكي تستهلكها بشكل مباشر.

٨٤- وفي حالات الطوارئ، ستحدد إجراءات المساعدات طبقا لكل حالة على حدة. ويجري التفاوض مع الحكومة بشأن الصعوبات والقيود التي تواجه مساعدات **البرنامج**، والإجراءات العامة في معالجة حالات الطوارئ. كما سيسعى الحوار الدائر مع الحكومة إلى ضمان تقديم الحكومة لمواردها الخاصة (أو موارد من جهات مانحة أخرى) لتلبية احتياجات المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ بعيدا عن إطار **البرنامج**. وسوف يشمل ذلك أنشطة غير منصوص عليها في خطة العمليات، ولا تتعلق بالإعلان الرسمي عن حالة الطوارئ، أو لا تتفق مع نمط الطوارئ المحدد في

الخطوط التوجيهية لسياسات **البرنامج**. وفي جميع الحالات، سيتم تقدير فعلي للاحتياجات من المعونات الغذائية كخطوة أولى.

٨٥- وابتداء من عام ٢٠٠٠، سوف يقدم **البرنامج** معوناته الغذائية بطريقتين:

(أ) معونات غذائية لدعم تغذية الأطفال والنساء المتضررين الذين يعانون من سوء التغذية؛

(ب) الغذاء مقابل العمل. وستصرف الحصص الغذائية طبقا لمعايير العمل المقررة، في بداية الأشغال وبحسب سير العمل فيها.

التنسيق

٨٦- سيتم تعديل **البرنامج** القطري الحالي **لبرنامج الأغذية العالمي**، بحيث يتسق مع دورة إطار **الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية** للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤.

الشراكات

٨٧- في الوقت الذي سيستمر فيه تنسيق الأنشطة وتنفيذها العام مسؤولية مشتركة بين الحكومة و**البرنامج** على المستوى المركزي، فإن تصميم الأنشطة وتنفيذها والإشراف عليها في المستقبل سيتم بصورة لا مركزية وتشاركية أكثر مما كان عليه من قبل. فمشاركة المستفيدين وغيرهم من أصحاب المصلحة (المجتمعات المحلية، والتعاونيات، والمنظمات غير الحكومية) ووكالات **الأمم المتحدة** الأخرى والجهات المانحة، أمر ضروري للحصول على موارد متكاملة، والنهوض بملكية العمليات واستدامتها، وتحسين الأثر العام للبرامج.

٨٨- وسيتم التوصل إلى اتفاقيات تشغيل رسمية مع مؤسسات التنمية الاجتماعية، مثل الصندوق الوطني للسلام، وصندوق الاستثمارات الاجتماعية، ومع المنظمات غير الحكومية مثل **منظمة كير**، **واتحاد التعاون** والتضامن الدولي، واتحاد المنظمات الإيطالية غير الحكومية، ووكالات **الأمم المتحدة** الأخرى مثل **منظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**، والجهات الحكومية النظيرة مثل وزارة الزراعة، وأمانة التخطيط الاقتصادي والبرمجة في رياسة الجمهورية، ومكتب السيدة الأولى.

٨٩- وسيواصل **البرنامج** أيضا دعمه مشاركته لأنشطة المجلس القومي للأمن الغذائي، بهدف تيسير الحوار وعمليات التنسيق، وبخاصة ما يتعلق منها بصياغة السياسات.

٩٠- سيسعى **البرنامج** إلى الاستفادة من عملية إطار **الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية**، في تعزيز الشراكات الاستراتيجية، وخطط العمل، والبرمجة المشتركة، وبخاصة مع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، و**منظمة الأغذية والزراعة**، ومنظمة **اليونيسيف**، **وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة**، و**الموئل**، وغيرها من وكالات التمويل. وكمثال، سيكون هناك اتصال رسمي مع مجموعة البنك الدولي، لربط أنشطة **البرنامج** مع **البرنامج** الاستراتيجي لهذه المجموعة، وهو "كسر سلسلة الفقر وعدم المساواة". كما سيكثف **البرنامج** من أنشطته لإبلاغ الحكومة والمجتمع بشكل عام وتوعيتهما بولايته، وإجراءاته وسياساته التشغيلية، والمشكلات التي تواجه أنشطته.

أهم القضايا والمخاطر

٩١- تأتي أهم المخاطر في الاستراتيجية المقترحة من القدرة المؤسسية للجهات الوطنية النظيرة، ومن الموارد المحدودة التي تستطيع أن توفرها لأنشطة الأمن الغذائي. ففي الماضي، كان هناك قدر كبير من عدم التزام الحكومة كانت له نتائجه الوخيمة على توزيع الأغذية على المستفيدين وعلى كفاءة الأنشطة نفسها. والنتيجة هي ضرورة تشكيل تحالفات استراتيجية مع مؤسسات أخرى، وكذلك ضرورة العمل عن كثب مع الحكومة لضمان إتاحة الموارد المالية والبشرية كلما أمكن.

٩٢- ومن أهم القضايا، توافر الموارد للبرنامج القطري المعدل **لبرنامج الأغذية العالمي** الذي سيستغرق أربع سنوات. وإذا حدث أن نقصت الموارد المتوافرة عن تلك المطلوبة، فمن المهم حشد الدعم المستمر للجهات المانحة تلافيا لأي تأخير في عملية التنفيذ. ويرتبط بهذا الارتباك تعرض غواتيمالا لسلسلة من الكوارث الطبيعية. والمؤكد أنه إذا حدثت حالات طوارئ، فلابد **للبرنامج** أن يتمكن من الرد السريع على مثل هذه الحالات بكفاءة وفعالية.

٩٣- إن مشكلات إدارة النقل والإمداد قد تمثل عقبة أمام تحقيق الأهداف، مثل الشك فيما إذا كان المعهد الوطني للتجارة الزراعية سيستمر كوكالة مركزية للنقل والإمداد، وما إذا كانت ستتوافر له ميزانية كافية لتغطية أنشطته.

٩٤- إن استمرار سريان اتفاقيات السلام واستدامة المناخ السياسي والاجتماعي الذي يعمل **البرنامج** في ظله، كلها أمور ستظل لها أهميتها البالغة. وإذا كانت المحاولات التي تبذل الآن للمصالحة والإصلاح تحسن من البيئة اللازمة لعمليات التنفيذ، فمن المحتمل أن تشكل مسائل الأمن شيئا من الخطورة إذا حدث أي تغيير في هذه الأوضاع. وفي إطار السياسات، لابد من رصد فعالية جهود الحكومة لتقليل المستويات المتطرفة من الحرمان والظلم الاجتماعي التي مازالت سائدة في أجزاء كبيرة من البلاد.

الملحق الأول

غواتيمالا: مؤشرات مختارة

بيانات أساسية عن السكان	١٩٩٨
عدد السكان (بالمليون)	١١,٢
عدد السكان العاملين (العمر من ١٥-٦٤ في المائة)	٥٢,١
معدل المواليد الأحياء في الريف (في الألف)	٢٦,٠
معدل الوفيات في الريف (في الألف)	٧,٢
معدل وفيات الأطفال في الريف (في الألف)	٤٩,٠
العمر المرتقب (الذكور/ الإناث، بالسنة)	٦٩/٦٤
الكثافة السكانية	**١٩٩٥**
عدد السكان في الكيلو متر المربع في المساحة الكلية	٩٤
عدد السكان في الكيلو متر المربع في المناطق المزروعة	٥١٦
الحصة اليومية للفرد من الأغذية	**١٩٩٦**
السعرات الحرارية	٢ ١٩١
البروتين (بالغرام)	٥٨
الدهون (بالغرام)	٤١
الأطفال دون الخامسة المصابون بسوء التغذية (في المائة)	٢٥,٦
التعليم	**١٩٩٨**
معدل الأميين بين البالغين (ذكور/ إناث)	٥٢/٣٨

الفقر بحسب المناطق (في المائة من السكان)

النمط	درجة الفقر	١٩٨٠	١٩٩٥
مجموع السكان	فقر	٧١,١	٨٠,٠
	فقر مدقع	٣٦,٠	٥٩,٣
سكان الريف	فقر	٨٣,٧	٨٦,٠
	فقر مدقع	٤٦,٥	٧١,٠
سكان الحضر	فقر	٤٧,٠	٦٧,٠
	فقر مدقع	١٥,٠	٣٧,٠
السكان الأصليون	فقر	غير معروف	.٩٢
	فقر مدقع	غير معروف	٩١,٣
الأسر التي ترأسها نساء		١٦٥ ٧٨٧	٢٧١ ٨٦٣

المصدر: غواتيمالا، تقديرات الفقر، البنك الدولي ١٩٩٥.

استخدام الأراضي بحسب نوعها، ١٩٩٧

نوع الأرض	كيلو متر مربع	في المائة
المساحة الكلية	١٠٨ ٨٩٠	١٠٠,٠٠
الأراضي الزراعية	٢٨ ٧٥٨	٢٦,٤١
المراعي والمحاصيل الدائمة	٢٣ ٢٠٢	٢١,٣٠
الغابات والحرجات	٥٥ ٧٧٥	٥١,٢٢
الأنهار والبحيرات وغيرها	١ ١٥٤	١,٠٦

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولارات)

١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
١ ٢٠٢	١ ٣٢٤	١ ٦٤٠

تركيبة الإنتاج (في المائة) عام ١٩٩٥

إنتاج زراعي	٢٥
إنتاج صناعي	١٩
خدمات	٥٦

إمدادات الحبوب[١] الداخلية (بآلاف الأطنان)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٨
الإنتاج	١ ٤٣٣	١ ٥٦٤	١ ٥٠٧	١ ٣٥٧	١ ٣١١	١ ٢٥١
الواردات التجارية	٣١٨	٣٠٢	٥٩٢	٥٣١	٤٣٢	٣٣٥
الهبات	٢٣٥	١٤٢	١٣٠	١٧٨	٦٢	٣٣
المتاح للفرد الواحد (كلغم)	(٢٠٩,٧)	(٢٠٦,٧)	(٢٢٢,٢)	(٢٠٠,٦)	(١٦٩)	(١٤٤)

(١) الأرز والفاصوليا والذرة والقمح.

المصدر: وزارة الزراعة/ برنامج تنشيط وتحديث الزراعة، ١٩٩٨.

أسعار العملة (كويتزال/ دولار)

١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٤	١٩٩٨	٢٠٠٠
١,٠	١,٠	٥,٠	٥,٢	٥,٦	٦,٤	٧,٧٥

المصدر: الأمم المتحدة، البنك الدولي، منظمة اليونسكو، بيانات ١٩٩٩ غير متوافرة.